الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

١٠ ذي القعدة ١٤٣٨ / ٠٢ اغسطس ٢٠١٧

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
حقوق الإنسان في العالم	15

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

٢٧٥ قضية لسعوديين بلا هوية في حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١٠ ذي القعدة ١٤٣٨هـ - ٠٢ اغسطس ٢٠١٧م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=311098&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي

تلقت جمعية حقوق الإنسان خلال العام الماضي ٢٧٥ قضية لسعوديين بلا هوية، أبرزها إيقاف حسابات بنكية لعدم مقدرة أصحابها على تجديد أوراقهم الثبوتية.

وأكد رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني لـ«الوطن»، أن ذلك ترتب عليه عدم مقدرتهم على صرف معاشاتهم التقاعدية أو رواتب من يعمل منهم .

كشفت مصادر لـ«الوطن» أن عدد قضايا السعوديين بلا هوية المرفوعة لفروع جمعية حقوق الإنسان خلال العام الماضي بلغت ٢٧٥ قضية، منها قضايا إيقاف حسابات بنكية لعدم مقدرة أصحابها على تجديد أوراقهم الثبوتية.

قضايا الأحوال المدنية

أكد مصدر لـ«الوطن» أن قضايا الأحوال المدنية المتعلقة بالسعوديين واليمنيين التي استقبلتها فروع جمعية حقوق الإنسان بكافة مناطق المملكة سجلت ارتفاعا ملحوظا من بين الجنسيات الأخرى خلال العام الماضي، موضحا أن عدد تلك القضايا بلغ ٣٢٧ قضية، منها ٢٧٥ قضية للسعوديين، حملت عدة مطالبات من بينها طلب استرداد الجنسية، والأوراق الثبوتية، واعتراض على قرار، وطول مدة الإجراءات، وإيقاف الحسابات البنكية، والبطء الشديد في إيجاد حلول سريعة من قبل وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية.

الرياض تتصدر القضايا

أضاف المصدر أن مدينة الرياض سجلت أعلى عدد في تلك القضايا من السعوديين بـ٢٣٣ قضية، تلتها الدمام بـ١٥ قضية، فجازان ٩ قضايا، ثم المدينة المنورة ٦ قضايا، وجدة ٩ قضايا، وسجلت كل من مكة المكرمة وعسير والجوف قضية لكل منها، فيما جاءت قضايا اليمنيين المقدمة عن طريق فروع الجمعية: الرياض ٣٣ قضية، وجدة ٦ قضايا، وجازان ٤ قضايا، والدمام ٣ قضايا، ومكة المكرمة قضية واحدة، والمدينة المنورة قضيتان، وعسير ٣ قضايا.

إيقاف حسابات بنكية

أكد رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ«الوطن» أن من ضمن القضايا التي تلقتها فروع الجمعية إيقاف حسابات بنكية للعديد من السعوديين الذين يعرفون بـ«البدون»، مما تسبب في عدم مقدرتهم على صرف معاشاتهم التقاعدية أو رواتب من يعمل منهم، مشيرا إلى أنه برغم من وجود توجيهات عليا بإيجاد حلول سريعة لهم إلا أن الإشكالية تكمن في عدم تجاوب وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية على فهم أبعاد المشكلة، رغم أن البطء في الحل يضاعف المشكلة بسبب تزايد الأعداد، فأصبح التعامل الآن مع الجيل الثالث أو حتى الرابع.

تعذر الاشتراطات

أضاف الدكتور القحطاني: اشتراط وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية إحضار قيود أجنبية يتعذر على معظم هؤلاء الأشخاص إحضارها، بل يراه البعض انتقاصا لوطنيتهم، كما أن هناك فئة من هؤلاء الأشخاص يعد اشتراط مثل هذا الشرط في حقهم لحل وضعهم يتناقض مع الواقع والحقيقة.

تأخر وكالة الأحوال

أبان القحطاني أن الجمعية لاحظت تأخر وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية في البت في أوضاعهم رغم التوجيهات التي قضت بإشراك الجمعية في دراسة قضيتهم، مؤكداً أن الجمعية تتطلع لإيجاد حل سريع لقضية هؤلاء الأشخاص في ظل حاجتهم الشديدة لحصولهم على ما يثبت هويتهم ليستطيعوا التمتع بحقوقهم التي كفلتها القواعد الشرعية والأنظمة.

ضوابط زواج القاصرات !

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١٠ ذي القعدة ١٤٣٨هـ - ٠٢ اغسطس ٢٠١٧م
اضغط هنا

حمود أبو طالب

بعد وقت طويل تخللته كثير من المآسي، ومطالبات عديدة ذهبت أدراج الرياح، أفادتنا الصحف يوم قبل أمس أن الجهات التشريعية أقرت أخيراً المقترح الذي تقدمت به وزارة العدل لتحديد ضوابط وإجراءات زواج القاصرات ورفعها للجهات العليا للنظر في اعتمادها، ومنها تحديد سن القاصرات اللاتي يدخلن في مفهوم هذا الزواج، وهن بحسب الضوابط من في سن الـ ١٧ وما دون، ومما تضمنته الضوابط أن ينظر القاضي في طلب تزويجهن بعد سماع موافقة الفتاة، وسماع رأي والدتها، والتأكد من صلاحيتها الجسمانية والعقلية والنفسية وفق تقارير معتمدة من المختصين، وإخضاع الفتاة لبرنامج تأهيل الشباب والفتيات المقبلين على الزواج، مع التشديد على اتخاذ ما يلزم حيال أي مخالفات قد ترتكب وفق أحكام نظام حماية الطفل وأنظمة الحماية من الإيذاء والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفل ومعاقبة أي مأذون يجري عقد نكاح لفتاة في هذا السن.

هذه خطوة جيدة في ملف الحقوق المليء بقضايا ما زالت تنتظر البت فيها رغم التحفظ على مجمل فكرة تزويج من هي في سن ١٧ لأنها ـ بحسب تعريف المرجعيات العلمية المتخصصة ـ ما زالت في مرحلة الطفولة، فكيف بمن هي أصغر، إذ يعتبر ذلك انتهاكا جسيما لطفولتها وإنسانيتها، وخرقا خطيرا لأنظمة حقوق وحماية الطفولة. وعلى أي حال فإن تنظيم الخطأ لتقليل آثاره السلبية أفضل من تركه على علاته. ونتمنى أن تعتمد الجهات العليا هذا التشريع، أو التنظيم، بشكل عاجل بسبب الحاجة الماسة لسرعة تطبيقه، وعدم السماح بتعطيله من قبل المصابين بحساسية شديدة من مصطلحات: تشريع، قانون، تنظيم، وما في حكمها، الذين عطلوا مشاريع لقوانين مهمة لأنهم يعتبرون آراءهم وقناعاتهم الذاتية هي التشريعات والقوانين التي يجب أن يطبقها المجتمع كيفما كانت.

كما نأمل ألّا يكون العقاب مقتصرا على المأذون المخالف بل على القاضي الذي يخالف الضوابط وإبطال أي زيجة لا تستوفيها، وسيكون مفيدا أيضا وجود عضو من حقوق الإنسان لمتابعة سلامة الإجراءات والتحقق من انتفاء الجبر أو الإكراه أو المجاملة والتغاضي عن أي من الضوابط.

ونحن بانتظار تسريع إصدار كثير من التشريعات والتنظيمات الغائبة أو المعطلة التي تسبب عدم وجودها في كثير من المشكلات الاجتماعية الخطيرة.

جميع المقالات المنشورة تمثل رأي كتابها فقط.

أخبار محلية ذات علاقة بحقوق الإنسان

طموح يعانق السماء.. "البحر الأحمر" مشروع سياحي عالمي إعادة تموضع إستراتيجي.. "٢٠٣٠".. الجمع بين موارد البر والبحر

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١٠ ذي القعدة ١٤٣٨هـ - ٠٢ اغسطس ٢٠١٧م
اضغط هنا

فهيم الحامد (جدة) @FAhamid

«الشرط الأساسي للإصلاح هو رغبة الشعب في التغيير، وإذا كان الشعب السعودي مقتنعا بالتغيير، فعنان السماء هو الحد الأقصى للطموحات». هكذا يرى نائب الملك الأمير محمد بن سلمان، السعودية في مرحلة ما بعد الاعتماد على النفط، والانتقال إلى آفاق عالمية، وإيصال السعودية إلى مرحلة الاقتصاد المتنوع.

رؤية السعودية 2030 لم تقتصر على الجانب الاقتصادي والاستثماري والحوكمة فقط، بل وضعت إستراتيجيات متعددة طويلة المدى للسعودية مرحلة ما بعد الاعتماد على النفط، إذ اهتمت رؤية 2030 بالجانب السياحي اهتماما كبيرا، لإحداث هذا التحول النوعي، باعتبار أن الاستثمار السياحي هو أحد أهم روافد الاقتصاد السعودي غير المستثمرة بشكل جيد، خصوصا أن السعودية لديها مقومات سياحية هائلة لم تستكشف بعد، ويمكن من خلال تحويلها لمشاريع استثمارية ذات أبعاد جيو اقتصادية سياحية، لزيادة العوائد المالية وتوفير فرص وظيفية للمواطنين، فضلا عن فتح آفاق السياحة للداخل والخارج.

وبإعلان نائب الملك الأمير محمد بن سلمان، إطلاق مشروع سياحي عالمي باسم مشروع «البحر الأحمر»، لتطوير منتجعات سياحية على أكثر من 50 جزيرة طبيعية على بُعد مسافات قليلة من إحدى المحميات الطبيعية والبراكين الخاملة في منطقة حرة الرهاة، تكون السعودية دخلت فعليا في مجال المنافسة السياحية العالمية، الهادفة إلى خلق وجهة تكون من ضمن أفضل 10 وجهات شاطئية فاخرة حول العالم بحلول العام 2022.

وبحسب ما أكده مراقبون اقتصاديون عرب وأجانب فإن مشروع البحر الأحمر يعتبر تحولا في الفكر السياحي الإستراتيجي، الأمر الذي سيحول السعودية إلى وجهة سياحية عالمية، لتفعيل السياحة الداخلية، ضمن رؤية 2030 التي لديها خطط لرفع الاستثمارات في القطاع السياحي من 8 مليارات دولار حالياً إلى 46 مليار دولار، باعتبار أن البحر الأحمر رافد سياحي لم يكن في الواقع على «الخريطة» الاقتصادية السياحية والاستثمارية في الماضي.

ومن أهم مميزات مشروع البحر الأحمر يقع على مناطق سعودية خلابة لم تستكشف في الماضي، ولم تستغل من قبل أيضا، من خلال توفير جزر وشواطئ بحرية ساحرة، لكي يصبح هذا المشروع أحد المشاريع المنافسة للوجهات السياحة العالمية فضلا عن مزج السياحة البحرية في السياحة الأثرية، حيث تقع آثار مدائن صالح، التي تمتاز بجمالها العمراني وأهميتها التاريخية الكبيرة.

وإلى جانب العوائد المالية، وفتح آفاق الاستثمار في الساحل البحري الشمالي، فإن المشروع الإستراتيجي الضخم سيوفر وظائف لآلاف السعوديين في مختلف القطاعات السياحية، وهذا حتما سيعمل على خفض البطالة بشكل كبير.. ولتأكيد الجدية في العمل بالمشروع، سيتم وضع حجر الأساس في الربع الثالث من عام 2019، والانتهاء من المرحلة الأولى في الربع الأخير من عام 2022.

ومحصلة نهائية فإن إعلان الأمير محمد بن سلمان عن مشروع البحر الأحمر يعني الجمع ما بين اقتصاديات البر والبحر لتكتمل منظومة رؤية 2030 للسعودية لمرحلة ما بعد الاعتماد على النفط.

عبدالعزيز بن فهد يلتقي برئيس وأعضاء جمعية الجوف للخدمات الصحية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١٠ ذي القعدة ١٤٣٨هـ - ٠٢ اغسطس ٢٠١٧م
http://www.alriyadh.com/1613533

الجوف - فهد الكريع
التقى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن فهد بن تركي بن عبد العزيز نائب أمير منطقة الجوف بمكتب سموه بديوان الإمارة اليوم رئيس وأعضاء جمعية الجوف للخدمات الصحية والتي تعنى بتقديم الخدمات الصحية والتوعوية ونشر ثقافة التطوع الصحي.

وفي بداية اللقاء قدم رئيس مجلس الإدارة تركي بن عبد الرحمن الربعي إيجازا عن المهام التي تقدمها الجمعية منذ نشأتها في عام ١٤٣٧هـ بعد حصولها على ترخيص وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ، حيث تقوم الجمعية بتوفير احتياجات المريض من الأجهزة المساندة أو العلاج وغيرها مما يحتاجه المريض ، كما أقرت الجمعية عددا من البرامج وهي "برنامج التكفل بقيمة العلاج للمحتاج، برنامج توصيل مرضى الغسيل الكلوي ، برنامج الخدمات النفسية وعلاج الإدمان ، برنامج الرعاية الطبية المنزلية، برنامج زراعة الكلى خارج المملكة، برنامج زيارة المرضى في المستشفيات، برنامج مكافحة التدخين، برنامج مكافحة السمنة، مشروع القوافل الطبية ، مشروع إنشاء مركز التدريب الصحي، مشروع عيادات الأسنان المتنقلة، برنامج رعاية المعاقين المنزلية، توفير الأجهزة الحركية والأسرة الطبية، برامج التوعية والتثقيف الصحي ، وأخيرا برنامج التبرع بالدم."

وأضاف الربعي أن الجمعية العمومية أقرت قبل شهرين إنشاء وقف صحي وافتتاح فرعها الأول في محافظة دومة الجندل لتوسيع نطاق خدماتها لأكبر شريحة ممكنة.

وأكد سمو نائب أمير منطقة الجوف دعمه لمثل هذه الأعمال الخيرية التطوعية وتشجيع شباب المنطقة للالتحاق بها وتقديم الخدمات للمستفيدين منها كلا في مجال اختصاصه، مثمنا للقائمين على هذه الجمعية التوفيق والسداد.

"جامعة سعود" تحذر منسوبيها من هجمات إلكترونية جديدة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١٠ ذي القعدة ١٤٣٨هـ - ٠٢ اغسطس ٢٠١٧م
http://www.alriyadh.com/1613540

تابعة - الرياض الإلكتروني
حذرت جامعة الملك سعود منسوبيها من هجمات إلكترونية جديدة اليوم الأربعاء منوهة عليهم بالتأكد من حماية الأجهزة.

وقالت الجامعة في رسالة تحذيرية لمنسوبيها "نظراً للتحذيرات الواردة من هجمات إلكترونية نأمل منكم عدم التجاوب مع أي بريد إلكتروني من جهة غير معروفة وعدم فتح الروابط والملفات المرفقة نهائياً والحرص على التأكد من حماية الأجهزة."

وأشارت إلى اتخاذ الآتي للتأكد من كون الأجهزة محمية:

-1ضم الجهاز إلى المجال الخاص بالجامعة للتأكد من استقبال التحديثات بشكل مستمر.

2تنزيل برامج مضادة للفيروسات.

٣- في حال ورود رسالة مجهولة المصدر أو تحتوي على مرفقات نأمل عدم فتحها وإرسالها مباشرة إلى "spam@ksu.edu.sa"، وفي حال حدث التجاوب مع أحد هذه الرسائل يجب فصل الجهاز من الشبطة والتواصل مع الدعم الفني.

على المنافذ والمنشآت الغذائية

"الغذاء والدواء": خطة متكاملة للرقابة في موسم الحج

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١٠ ذي القعدة ١٤٣٨هـ - ٠٢ اغسطس ٢٠١٧م
http://www.alriyadh.com/1613541

متابعة - الرياض الإلكتروني
عززت الهيئة العامة للغذاء والدواء، برامجها الرقابية والتوعوية في منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة خلال موسم حج ١٤٣٨هـ، لضمان سلامة غذاء الحجاج، والتأكد من مأمونية أدويتهم، وسلامة وكفاءة الأجهزة والمنتجات الطبية التي يستخدمونها.

وأوضح الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء د.هشام الجضعي، أن الهيئة وضعت خطة متكاملة لموسم الحج، تتضمن تكثيف الدور الرقابي في المنافذ، وزيادة الحملات التفتيشية للمنشآت الغذائية ومطاعم الإعاشة التي تخدم الحجاج.

وأضاف أن "الغذاء والدواء" خصصت جزءاً كبيراً من نشاطها خلال موسم الحج لتوعية ضيوف الرحمن في كل من المدينة المنورة ومكة المكرمة، بالطرق المثلى للوقاية من التسمم الغذائي والأمراض التي ينقلها الغذاء، وتقديم نصائح لحفظ الدواء وضمان فعاليته، واستخدام الأجهزة والمنتجات الطبية.

وتتضمن خطة الهيئة العامة للغذاء والدواء خلال موسم الحج، التفتيش على الأغذية والأدوية والأجهزة الطبية الواردة عبر عدد من المنافذ الجوية (مدينة الحجاج بمطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة، مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي بالمدينة المنورة)، ومنفذ (ميناء جدة الإسلامي)، والمنافذ البرية (منفذ البطحاء، منفذ الحديثة، منفذ حالة عمار، منفذ جديدة عرعر، منفذ الوديعة)، إضافة إلى الرقابة الصحية على المنشآت الغذائية بالاشتراك مع أمانة العاصمة المقدسة وأمانة منطقة المدينة المنورة، والمشاركة في أعمال اللجنة الرباعية للتحقيق في حوادث التسمم الغذائي في منطقة المدينة المنورة، وإعداد الدراسات الميدانية ذات العلاقة بسلامة الأغذية وتقييم وضع المنشآت الغذائية.

وإضافة إلى الدور الرقابي، أطلقت "الهيئة" خطة متكاملة للتوعية بسلامة الأغذية ومأمونية الأدوية والأجهزة والمنتجات الطبية خلال موسم الحج، تتضمن حملة توعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتوزيع منشورات توعوية على الحجاج في المطارات، وتقديم محاضرات توعوية للعاملين في المنشآت الغذائية للتعريف بالطرق الصحيحة لتداول الغذاء ما يسهم بشكل كبير في الحد من التسمم الغذائي.

ويشمل عمل الفرق التفتيشية التابعة للهيئة العامة للغذاء والدواء، تفتيش مطابخ الإعاشة والمطاعم ومراكز التسوق الغذائي ومستودعات الأغذية بالمدينة المنورة ومكة المكرمة، بهدف التأكد من سلامة الغذاء الذي يقدم لحجاج بيت الله الحرام.

المدينة
صحيفة يومية تصدر عن مؤسسة المدينة للصحافة والنشر

شركات التأمين تلتزم بمنح أصحاب القيادة الآمنة خصماً يصل إلى ١٥٪

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء ١٠ ذي القعدة ١٤٣٨هـ - ٠٢ اغسطس ٢٠١٧م
رابط الخبر

واس – الرياض

أوضحت مؤسسة النقد العربي السعودي، أن العمل بالتعميم الذي أصدرته مؤخرًا، وتلتزم بموجبه شركات التأمين العاملة في تأمين المركبات إطلاقَ حملة استثنائية، سيبدأ اليوم، وحتى نهاية العام الجاري ٢٠١٧م، وتمنح بموجبه الشركات خصمَ عدم وجود مطالبات لمدة سنة تتراوح نسبته من ١٠% إلى ١٥% لجميع طالبي التأمين بنوعيه الشامل و الإلزامي ممن لم يتسببوا في حوادث مرورية لسنة ميلادية سابقة لتاريخ الطلب، أو لم يكونوا يستحقون الخصم لكون مركباتهم جديدة، أو لعدم امتلاكهم وثيقة تأمين سابقة، أو لأن وثيقة التأمين السابقة قد مضى على انتهائها أكثر من شهر .

وأكدت المؤسسة، أن الهدف من ذلك هو تشجيع القيادة الآمنة وتمكين أكبر عدد من طالبي التأمين من الاستفادة من خصم عدم وجود مطالبات لتأمين المركبات، وزيادة أكبر عدد ممكن من المؤمن لهم من خلال توفير أسعار تشجيعية مناسبة تلبي جميع فئات طالبي التأمين.

ودعت المؤسسة جميع المواطنين والمقيمين المستحقين لهذا الخصم إلى الاستفادة من هذه الحملة الاستثنائية التي تنتهي بنهاية العام الجاري ٢٠١٧م والمبادرة بالتأمين على مركباتهم، وفي حال عدم تجاوب أي من شركات التأمين في تقديم الخصم المستحق، يمكنهم تقديم شكوى لدى إدارة حماية العملاء من خلال موقعها على الإنترنت أو من خلال الاتصال على الرقم المجاني (٨٠٠١٢٥٦٦٦٦) .

المدينة
صحيفة يومية تصدر عن مؤسسة المدينة للصحافة والنشر

"العمل": بدأ المرحلة الثالثة من تأنيث المحال النسائية غرة صفر

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء ١٠ ذي القعدة ١٤٣٨هـ - ٠٢ اغسطس ٢٠١٧م
رابط الخبر

واس – الرياض

تبدأ وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، غرة شهر صفر المقبل في تطبيق المرحلة الثالثة، من قرار تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية وتوطينها، التي كان من المقرر الانتهاء من تطبيقها في ١٠ / ١ / ١٤٣٨هـ، كما أعلن سابقا، لإعطاء المنشآت وأصحاب العمل الفرصة الكاملة لتهيئة البيئة الملائمة لعمل المرأة،وذلك سعيًا من الوزارة لضمان توفير بيئة عمل آمنة ومناسبة ومستقرة للمرأة العاملة بشكل محفز ومنتج، ولزيادة فرص ومجالات عمل المرأة السعودية في منشآت القطاع الخاص.

وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة خالد أبا الخيل، أن المرحلة الثالثة من قرار تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية وتوطينها تأتي استكمالا للمرحلة الأولى والثانية، التي تم تطبيقها في وقت سابق، حيث تستهدف المرحلة الثالثة المحال المتعلقة ببيع المستلزمات النسائية في المراكز التجارية المغلقة والمفتوحة والقائمة بذاتها.

وتشتمل الأنشطة المستهدف توطينها في المرحلة الثالثة على: بيع العطورات النسائية، والأحذية والحقائب والجوارب النسائية، بالإضافة إلى الملابس النسائية الجاهزة، والأكشاك التي تبيع المستلزمات النسائية، وأقسام المحلات التي تبيع ملابس نسائية جاهزة مع مستلزمات أخرى (متعددة الأقسام)، والأقمشة النسائية.

كما يستهدف التأنيث المحلات الصغيرة القائمة بذاتها التي تبيع فساتين السهرة وفساتين العرائس والعباءات النسائية والإكسسوارات والجلابيات النسائية، ومستلزمات رعاية الأمومة، وأقسام الصيدليات في المراكز التجارية المغلقة التي تبيع إكسسوارات وأدوات تجميل.

ديوان المظالم: إطلاق إثبات الهوية بالبصمة قريباً

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء ١٠ ذي القعدة ١٤٣٨هـ - ٠٢ اغسطس ٢٠١٧م
http://www.al-jazirah.com/2017/20170802/ln40.htm

الجزيرة - وهيب الوهيبي:
يشرع ديوان المظالم وخلال الفترة القريبة القادمة إطلاق عددٍ من الخدمات المتقدمة إجراءً وخدمة في هذا الجانب والتي بدورها ستسهم في خدمة التقاضي والترافع الإلكتروني.
وستشمل الخدمات المزمع إطلاقها قريباً عدداً من التطبيقات الميسّرة للعمل القضائي وبالأخص مايتعلق بطرفي الدعوى ويأتي في مقدمة ذلك خدمة تسجيل المحامين والتي تهدف إلى تعريف المحامين في النظام ليتم تخصيصهم بخدمات تيسر لهم استخدام النظام وتتيح لهم متابعة الدعاوى والطلبات وإدارتها بما يسهل عليهم أداء واجبهم حيال موكليهم وحيال خدمة العدالة.
وأعلن ديوان المظالم إطلاق خدمة إثبات الهوية بالبصمة قريبا إذ تسهم هذه الخدمات في سرعة التقاضي وتوفير الجهد والوقت للمتقاضين.
كما يعتزم الديوان خلال الأيام القليلة القادمة أيضاً إطلاق عدد من الخدمات الإلكترونية وتشمل خدمة تقديم الدعاوى الإدارية وخدمة إثبات الحضور.
ويأتي الاستعداد لإطلاق هذه الخدمات في ظل العمل المؤسسي لتنفيذ استراتيجة الديوان ٢٠٢٠ والتي يعد التحول الإلكتروني لتقديم خدماتها من أهم الأهداف المعلنة للخطة والتي تحظى بمتابعة من رئيس الديوان.

التعليم حق لكل مواطن فلماذا الاعتذار؟!

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء ١٠ ذي القعدة ١٤٣٨هـ - ٠٢ اغسطس ٢٠١٧م
http://www.al-jazirah.com/2017/20170802/ln40.htm

د. محمد عبدالله العوين

إن من أعجب الأمور وأكثرها غرابة أن وزارة المعارف في زمن مضى كانت تكافئ طلاب المرحلة الابتدائية بمبلغ عشرة ريالات وأربعة قروش! لتحفزهم على الدراسة، ثم ازداد إقبال الطلاب حتى أصبحت أعدادهم بالملايين فتوقف التحفيز بطبيعة الحال، وانتقل إلى طلاب الجامعات لترغيبهم ومساعدتهم على التفرغ لطلب العلم.

كانت وزارة التعليم العالي تفعل ذلك ولا زالت وزارة التعليم التي خلفها على الطريق نفسه سائرة؛ ولكن أمام ما يحدث من اعتذارات لآلاف الطلاب عن القبول للدراسة الجامعية أخشى أن يتسرب للوزارة وهم خاطئ للتزهيد في التعليم الجامعي وللتخفيف من الضغط على الجامعات بقطع مكافأة طلاب الجامعة، ولو حدث هذا فإنه والله كارثة كبرى على مئات الآلاف من الطلاب الذين لا يجدون مصدر عيش سواها؛ بل إن كثيرين منهم يتبرعون بنصفها لأهلهم كما سمعت.

ليست المكافأة هي القضية في هذا المقال؛ ولكنها جاءت عرضا كمحفز قديم أخشى عليه أمام طوفان الاعتذارات بالجملة من طلاب حققوا نسبا عالية ممتازة في التراكمي والقدرات، وقد علمت أن بعض من وصلهم اعتذار بالإيميل كانت نسبهم تتراوح في التراكمي بين ٩٢- ٩٥ والقدرات ما بين ٧٥- ٨٠، ولا أدري كيف سيستطيع آباؤهم أو آباؤهن تحمل تكاليف تعليم أبنائهم أو بناتهم تعليما جامعيا مرهقا، أو كيف يمكن تحمل أبنائهم عاطلين عن الدراسة أو العمل الذي يصعب اليوم الحصول على فرصة منه في القطاع الخاص أو العام.

لقد وضعت تحديات وعقبات كبيرة أمام طلاب هذا الجيل - أعانهم الله - وكأنها تحد لقدراتهم بكثرة الاختبارات والقياسات؛ ولكنهم تجاوزوها وحققوا نسبا عالية وتقديرات ممتازة؛ ويفاجأون بعد تلك التحديات بمن يقول لهم: لا تتعلموا، يكفي ما حصلتم، اذهبوا إلى أسواق العمل، اشتغلوا مهنيين وحرفيين!

أن تتعلم الأجيال تعليما جامعيا وعاليا مطلب حضاري لكل أمة، وهو حق مكتسب لكل مواطن، وكان من المفترض أن نستمر في تشجيع أبنائنا على مواصلة تعليمهم وأن ندفع بهم إلى التخصصات التي تفتح لهم أبواب العمل ويستفيد منها مجتمعهم، فلا يمكن أن ينهض مجتمع يدفع أبناءه إلى الزهد في التعليم، وقد لحق بالاعتذار من الجامعيين اعتذار آخر للراغبين في الدراسات العليا عن بعد أو بالانتساب في كثير من جامعاتنا، وهو أمر غريب حقا، فليس من الصواب إغلاق هذا الباب؛ بل معالجة جوانب الضعف فيه والالتزام بشروط التعليم العالي الصارمة التي لابد من تطبيقها على جميع المتقدمين؛ لا كما كان عليه الأمر سابقا؛ من يدفع يتم التساهل معه في باب التعليم الموازي، وكأنه يشتري شهادة الماجستير شراء بما دفع فسهل أمره وخفضت الشروط إلى الحد الأدنى في القبول وفي البحث.

لنتخيل لو لم يكن لدينا منذ عشر سنوات مشروع خادم الحرمين الشريفين الرائد والعظيم للابتعاث، ماذا كان يمكن أن يحدث ؟ وهل ستستوعبهم جامعاتنا الحكومية والأهلية معا ؟!

إن الحل ليس في الاعتذار بالجملة؛ بل بإنشاء جامعات جديدة تستوعب الأعداد المتزايدة في مناطق المملكة كافة، وبناء قاعات الدرس الجامعي بسعة كافية تستوعب كل قاعة ما بين ٥٠٠- ٦٠٠ طالب، ويكفي أستاذ واحد لمادة واحدة محاضرا أمام هذا العدد الكبير كما هو الشأن في الجامعات الكبرى في العالم، وبخاصة في الدول ذات الكثافة السكانية العالية كجامعة القاهرة مثلا.

إن تصميم قاعات الدراسة الجامعية على هيأة فصول كما هو الشأن في المرحلتين المتوسطة والثانوية مضيعة للوقت ولجهد الأستاذة وإثقال لجدول المحاضرات واستهلاك لعدد أكبر من الأساتذة.

لا أتخيل كيف هي مشاعر شاب متدفق بالآمال والتطلعات مجتهد ومثابر وحقق تقديرات ممتازة في دراسته الثانوية ثم يظل حبيس المنزل لا دراسة التحق بها ولا عملا يقضي فيه نهاره ويكتسب منه خبرة ومالا؟!

مثل هذا الشاب آلاف من العاطلين من الدراسة والعمل لا ندري أي أيد سيئة خبيثة أو نوايا غير راشدة يمكن أن تتخطفهم.

بين هروب الفتيات وخروجهن من المنزل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١٠ ذي القعدة ١٤٣٨هـ - ٠٢ اغسطس ٢٠١٧م
اضغط هنا

مها الشهري

قد اطلع أكثرنا على قصة لفتاة غادرت منزل أهلها بعد خلاف معهم، ثم أخذت فرصتها في العمل والسكن دون أن تقع في مخالفة أو مساءلة نظامية، ثم تم القبض عليها بناء على إبلاغ والدها للجهات المختصة بتهمة الهروب من المنزل، والواقع أن الحالات المشابهة لهذه الحالة توضع في دور رعاية الفتيات، حتى وإن كانت ليست بحاجة إلى اللجوء إليها أو كان في مقدرتها الاستقلال عن بيت الأسرة حتى وإن كان تصرف الفتاة لا يرضي أسرتها.

ليس من المعقول أن يؤخذ إذن الولي كمأخذ يدين المرأة دون مساءلته عن الأسباب التي أدت إلى مخالفتها له، إذا كانت النتيجة لتصرفها لا تخرج عن الضوابط الدينية والأخلاقية، ذلك أيضا يشير إلى حالات التناقض التي تعيشها المرأة المغتربة في الواقع، فهناك الكثير من النساء اللاتي يغتربن عن أهاليهن لظروف العمل أو الدراسة بداخل الوطن أو خارجه، ولكن المعيار الحاكم الذي يحدد الاعتراف بحق المرأة هو عامل «التراضي» بين المرأة وذويها وليس حق المرأة نفسه! بناء عليه فإن الولي يعطى حق الرفض أو القبول، وإذا كان الأمر كذلك فهو يأتي على سبيل التمكين لسلطته وتعسفه، وبالتالي شرعنة الموقف بالنظام إضافة إلى الاستجابة والانقياد إليه واعتباره شأنا عائليا بصرف النظر عن حق الطرف المنتهك في القضية.

كان من الجيد أن تكون الأسرة على قدر من الوئام يعطي أفرادها حقوقهم ويستوعب احتياجاتهم، لكن الأمر المؤسف في وصول بعض الحالات إلى درجة من التفكك الذي يتعذر إصلاحه، ما يؤدي إلى خروج الفتاة أو «هروبها» على حد التعبير المتداول، وقد كشفت أحدث إحصائية أعدتها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عن 1750 حالة «هروب» تشكل نسبة المعنفات فيها 35% خلال عام واحد، وإن كان الهروب والخروج يؤدي إلى نتيجة واحدة، فلو غادر احد الشبان تاركا منزل عائلته فلن يصنف ذلك بالهروب، وبالتالي لن يعامل كمجرم، لكن خروج الفتيات يصنف كذلك للاختلاف بين الحالتين في الذهن الثقافي، فالفكرة إجمالا تسلط الضوء على اعتبارات التمييز بين الجنسين وطريقة التعامل مع كل منهما.

مع ذلك لا بد من الإشارة إلى أننا التمسنا نقطة تحول في قصة الفتاة بعد أن تم الإفراج عنها، وهذا يعني تجاوز القضية من كونها «شأنا عائليا» إلى إقرار الحق الشخصي لها، على أمل أن يبقى التراضي شأنا عائليا لا تعد مخالفته جريمة على الأخريات في المستقبل.

سجل قطر الحقوقي • مظلم" تزيده الانتهاكات • عتمة"

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١٠ ذي القعدة ١٤٣٨هـ - ٠٢ اغسطس ٢٠١٧م
اضغط هنا

علي الرباعي (الباحة) @Al_ARobai

تحاول حكومة قطر ذر الرمال في الأعين، ومراكمة الرماد فوق جمر الحقيقة، إذ لطالما حاولت أن تتهم الآخرين بتغييب حقوق المواطنين، وتتبنى جزيرتها (قناتها الإعلامية) لحاجة في نفس قطر صوت من يدعون أنهم حرموا من حرية التعبير، فيما يظل سجلها الحقوقي أسود من قفا ليل شات، وانتهاكاتها لحقوق الإنسان تزيد السواد «عتمة»، وكأنما أرادت أن تقتفي أثر المثل العربي الشهير «رمتني بدائها وانسلت».

وتضمن تقرير منظمة «هيومان رايتس ووتش» 2016، مئات المخالفات المسجلة بحق نظام قطر خصوصاً مخالفات استقدام العمالة، وإدارة أوضاع المقيمين، وأجهزتها البيروقراطية والأمنية، ما يؤكد انتهاكاتها الصريحة لحقوق الإنسان.

وتضمن تقرير منظمة العفو الدولية للعام الحالي انتقاداً صريحاً لقطر، إذ كشف الموقع الخاص بالمنظمة أن حكومة قطر فرضت قيوداً تعسفية على الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، إضافة إلى التمييز والإيذاء للعمالة الوافدة، ورسخت التمييز بين مواطنيها.

وأيّدت محكمة التمييز في العاصمة الدوحة حكم الإدانة والسجن لمدة 15 عاما، الصادر ضد المواطن الفلبيني (رونالدو لوبيز أوليب) بتهمة التجسس، وكان الحكم صدر قبل أعوام واستند في معظمه على «اعتراف» باللغة العربية، التي يجهل المتهم القراءة بها، ولم يتم التحقيق في ادعائه ضباط الأمن بإجباره على توقيع «الاعتراف» تحت وطأة التعذيب وضروب المعاملة السيئة.

ولم تسجل محكمة الاستئناف، التي سبق أن خفضت الحكم الأصلي بالسجن مدى الحياة إلى السجن لمدة 15 عاما أي تحفظ، كما لم تقم محكمة التمييز بالتحقيق في ادعائه بالتعرض للتعذيب لدى تأييد الحكم. وأثناء سجنه، استمر انتهاك حقه في الاتصال بأسرته.

فيما ظل العمال الأجانب، الذين يشكلون أغلبية كبيرة من سكان قطر، يعانون من التمييز والإيذاء. وحل القانون رقم 21 لسنة 2015، محل قانون الكفالة، والذي بدأ سريانه في 13 ديسمبر 2016، بعد ما يزيد على 10 أعوام من إقراره، وتضمن القانون الجديد تحسينات طفيفة، مثل إلغاء النص الذي كان يحظر على العامل الأجنبي الذي يغادر قطر العودة إليها قبل انقضاء سنتين. إلا أن القانون الجديد أبقى على عناصر أساسية في قانون عام 2009 تسهل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العمل القسري.

وكشف تقرير المنظمة عن اضطرار معظم العمال الأجانب إلى البقاء في ظروف معيشية غير ملائمة. وفي أبريل الماضي، أشارت بيانات التعداد، التي نشرتها وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، إلى أن نحو 1.4 مليون شخص يعيشون في معسكرات العمال. كما أن عمال المنازل وأغلبهم من النساء، عرضة لمخاطر الاستغلال والإيذاء، نظراً لاستبعادهم من نطاق إجراءات حماية العمال السارية حالياً. واستمر تأجيل الانتهاء من سن قانون مقترح منذ فترة طويلة لحماية حقوق عمال المنازل.

ورداً على أدلة مثبتة لانتهاكات وقعت على عمال أجانب أثناء قيامهم بتجديد «استاد خليفة الدولي»، ومنطقة «أسباير زون» الرياضية المحيطة به، التي ستُقام فيها بطولة كأس العالم لكرة القدم عام 2022؛ أعلنت الحكومة أن وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية سوف تحقق مع الشركات المتعاقدة الضالعة في الانتهاكات. وأقرت «اللجنة العليا للمشاريع والإرث»، وهي المسؤولة عن الإشراف على جميع مشاريع بطولة كأس العالم لكرة القدم عام 2022، بوقوع الانتهاكات ووضعت برامج «لتصحيح» الأوضاع بالنسبة للشركات المتعاقدة الضالعة في الانتهاكات.

وأكد تقرير منظمة العفو الدولية أن المرأة تعاني من التمييز في القانون والواقع الفعلي القطري، وتفتقر إلى الحماية الكافية من العنف في إطار الأسرة. وما برح قانون الأحوال الشخصية ينطوي على التمييز ضد المرأة، في ما يتعلق بأمور الزواج والطلاق والميراث، وحضانة الأطفال، والجنسية، وحرية التنقل.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١٠ ذي القعدة ١٤٣٨هـ - ٠٢ اغسطس ٢٠١٧م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8025

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١٠ ذي القعدة ١٤٣٨هـ - ٠٢ اغسطس ٢٠١٧م

http://www.alriyadh.com/1613476